



الرقم: 234 /16/ص

التاريخ: 2018/1 / 9

الموضوع: تعميم تأكيدي على قرارات مجلس النقد و التسليف

### تعميم

#### إلى كافة المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية

إشارةً إلى البند (4) من الفقرة (5) من المادة الثانية من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 52/م.ن تاريخ 2017/4/11 المتضمن: "تعتبر الأحكام الواردة بالقرارات والتعاميم الصادرة سابقاً والمخالفة لأحكام هذا القرار أو النازمة لذات الأحكام المبينة ضمنه معدلة حكماً وفقاً لأحكام هذا القرار"; نوكد على الآتي:

أولاً: إنهاء العمل بالتعاميم الآتية:

1. التعميم 2/1/1168 تاريخ 2013/8/6 الخاص بتوجيه المصارف بالتريث بمنح أي قروض أو تسهيلات ائتمانية مباشرة بالليرات السورية لأغراض تمويل المستوردات.
2. التعميم 1/م/1138 تاريخ 2014/11/20 والتعميم 1/م/1159 تاريخ 2014/12/8 الخاصة بحظر كافة التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بالليرات السورية مقابل تأمينات بالعملات الأجنبية.
3. التعميم 1/م/1759 تاريخ 2015/5/21 الخاص بتصفية كافة التسهيلات الممنوحة مقابل كفالات مصرفية من مصارف محلية أو مصارف خارجية بالقطع الأجنبي.
4. التعميم 1/م/180 تاريخ 2016/1/21 المتضمن التريث بمنح تسهيلات جديدة مباشرة بالليرة السورية لغايات تمويل المستوردات.
5. التعميم 1/م/1685 تاريخ 2016/6/22. التريث حالياً بمنح أي قروض أو تمويلات لأغراض شراء السيارات سواء للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين.

ثانياً: ضرورة تقييد المصارف عند منح التسهيلات المباشرة أو غير المباشرة بقراري مجلس النقد والتسليف رقم 28/م.ن تاريخ 2017/1/25 و القرار 52/م.ن تاريخ 2017/4/11 وخاصةً التركيز على تمويل المشاريع الإنتاجية، ونؤكد على ضرورة أن لا تقل نسبة التمويل الذاتي المقدمة من المقترض عن 50% من قيمة الأصل بالنسبة لتمويل السيارات "جديدة او مستعملة".

ثالثاً: تمنح المصارف مهلة ثلاث أيام عمل من تاريخه لتزويد مصرف سورية المركزي بنسبة التمويل الشخصي المستهدفة "متضمنة تمويل السيارات" من إجمالي محفظة التسليفات المباشرة المستهدفة خلال عام 2018 وكرقم مطلق خلال نفس الفترة.  
شاكرين تعاونكم.

نائب الحاكم الأول

المشرف على مفوضية الحكومة لدى المصارف



الدكتور حازم قرفول



نسخة إلى مديرية مراقبة الالتزام (للاطلاع والمتابعة)